هاجمت اولمرت لتوجيهه إهانات لعباس.. وتساءلت هل «الاخوان» منزهون عن الانتقاد.. واشارت لإنتقال عدوى «الرقابة» على الفرد إلى العالم الأول:

الصحافة الأردنية تشيد بروح المقاومة الفلسطينية.. وتتحدث عن أخطاء في البتراء.. وتعاتب الرئيس «اليمني»

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

هاجمت الصحافة المحلية في الأردن الأسبوع الماضي رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت في أكثر من موقع فيما ترقبت بإهتمام إستعدادات الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة وتوسعت كالعادة في نشر تغطيات لما يحصل في العراق قبل ان يحظى مؤتمر البتراء الأخير بتغطية واسعة رغم أجواء الجدل التي اثيرت حوله.

وإعتبر الكاتب فهد الخيطان ان ما جرى في مؤتمر الحائزين على نوبل في البتراء الاسبوع الماضي كان نموذجاً على الادارة السيئة التي بفضلها تحول المؤتمر الى مهرجان لمساندة اسرائيل وتأييد سياساتها العدوانية بحق الشعب الفلسطيني.

وقال الخيطان: اللقاء الذي جمع جلالة الملك بالرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الاسرائيلي كان مجرد فطور عمل بروتوكولي وليس جلسة مباحثات رسمية واكد على هذا المعنى مسؤولون اردنيون واسرائيليون قبل حصول اللقاء وحاول الطرفان عدم المبالغة ازاء قيمة اللقاء السياسية. وقبل اللقاء بساعات قال شمعون بيريس للصحافيين «لا تتوقعوا شيئاً مهماً من اللقاء» وبدلا من التعامل مع اللقاء بحجمه الطبيعي في الاعلام وزعت على وسائل الاعلام صور من «الفطور» تظهر الأمر وكأنه قمة ثلاثية تمخضت عن نتائج سياسية باهرة. لكننا اكتشفنا المأساة بعد الفطور بساعات إذ شارك اولمرت في احدى جلسات المؤتمر وبدأ يقصف الفلسطينيين بأسوأ المواقف السياسية ويوجه الاهانات لعباس ويتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ويجدد التهديد للاردن باعلانه التمسك بخطة «التجميع» اي الانسحاب احادي الجانب.ثم خرجت توصيات المؤتمر لصالح اسرائيل.

الاردن واسرائيل

وتساءل الكاتب: لا نعلم لمصلحة من جرى تشويه الدور الاردني الداعم للشعب الفلسطيني؟! ولماذا جرى توظيف الاردن ودوره بخلاف ما هو عليه في الحقيقة؟

ببساطة جلالة الملك كان يسعى لتحريك عملية السلام المتوقفة حتى لا يضيع الحق الفلسطيني. وتبين مبكرا ان اولمرت لا يريد السلام ومتمسك بخطته العدوانية فلماذا نظهر الامر بغير ذلك ونسيء الى الجهد الملكي المشرف بصور لم يستفد منها غير اولمرت الذي بدا للعالم وكأنه على وئام واتفاق مع القادة العرب وتحت سقف شعاراته العدوانية التي اطلقها في البتراء، اعتقد ان اخطاء كثيرة ارتكبت في البتراء ووقعنا في السابق بمثلها ولم نتعلم، وحان الوقت لمراجعة اساليب عملنا والتفريق بين حملات العلاقات العامة والمواقف السياسية التي ندفع ثمنها غاليا من سمعة الاردن.

ونشر الكاتب جميل النمري في صحيفة «الغد» مقالا قال فيه: عنوان هذا المقال هو التزام تجاه صديقنا د. ممدوح العبادي الذي بشّرني شامتا صباح أمس بقرار الرئيس علي عبدالله صالح ترشيح نفسه لولاية رئاسية جديدة، وتبعه الأصدقاء د. مهند مبيضين ثم موسى برهومة؛ فأغلقت هاتفي الخليوي حتى لا أتلقى المزيد من الشماتة.

في مقال أمس ناشدت الرئيس اليمني أن يتمسك بقراره عدم الترشح، كسابقة عظيمة من أجل مستقبل هذه الأمّة، وقلت إنني «أفترض أنه لا يتكتك». وأعرف أن الأكثرية لم تكن تراهن على جدّية الرئيس، لكن قول ذلك يمنع إضافة أي كلمة أخرى.

والدخول إلى تفاصيل المشهد اليمني الداخلي يضع موقف الرئيس في سياق أكثر تعقيدا، أكان بالنسبة لحقيقة ما يريد هو شخصيا أو ما يحيط بظروف المعركة الرئاسية هذه المرّة. لكن المراقب العربي معني بخلاصة الموقف. فقد كنّا امام رئيس دام في السلطة ما يقارب 28 عاما، وهو يقول الآن انه يريد التخلي عنها لكي يتحقق تداول ديمقراطي فعلي على الرئاسة، وليس لنا والحال هذه إلا أن نحييه، ونقول له اصمد على موقفك، وقدّم الموعظة والمثال لكل زعامات هذه الأمّة. مع الأسف خذلنا الرئيس، وهو يمكن أن يقول انه لم يستجب للمنافقين الذين تحدثنا عنهم أمس، بل لشعب اليمن وقواه التي خشيت من «الطوفان»، وفق تعبير احد السياسيين اليمنيين.

والسؤال الآن ـ يقول النمري: هل كان وضع اليمن لا يتحمّل أن يقذف صالح بكرسي الرئاسة وسط معمعة ونزاع يضع البلاد على حافة المجهول؟! هناك شيء من الحقيقة في هذا لجهة عدم وضوح وريث قوي محتمل، ولذلك فضلّت المعارضة أن لا تأخذ موقفا مع أو ضدّ قرار الرئيس، بل طرحت مبدأ التفاهم الوطني على برنامج الإصلاح والتغيير، ولا بأس بعد هذا التفاهم من التجديد للرئيس. ولعلّ الرئيس عنى هؤلاء وغيرهم وهو يقول: لست تاكسيا يوصل القوى، ومنها حزبي، إلى الفندق. أي في الجوهر هو يريد وضع الرئاسة خارج المقايضة على الإصلاح، وخارج معركة الحزب الحاكم مع بقية القوى حول قضايا البلاد.

يمكن ببساطة الآن أن نفكر لماذا يصعب، بل يستحيل أن يوجد بديل للرئيس؛ فكما في الدول الأخرى، تتمركز السلطة الكاملة والحقيقية في الرئاسة حصريا، أي في شخص الرئيس، واختفاء الرئيس يعني حصول آخر على كامل السلطة، بنفس الصلاحيات الإمبراطورية التي تتيح للحاكم أن يفعل كل شيء، بما في ذلك توزيع السلطة على العائلة وتوريثها للأبناء! انه انتقال مستحيل سلميا! وإذا تخلّى الرئيس عن سلطة كهذه في لحظه صوفيّة من حياته، فمن يقبل طواعية أن يحصل آخر على سلطة كهذه. ليس مفتعلا، إذن، هذا الذهول وسط الحزب الحاكم وأنصاره، وليس غريبا أن المعارضة كانت تقبل التجديد لصالح مقابل إصلاح ينهي الرئاسة الإمبراطورية، ويجعل من المنصب شيئا قابلا للتداول!

وهم السلام

وشخص الكاتب حلمي الأسمر في صحيفة «الدستور» نتائج ما حصل مؤخرا في قطاع غزة حيث قال: الرسالة الأساسية لعملية «الوهم المتبدد» التي قامت بها ثلة من مقاتلي فلسطين، كانت في غاية البساطة: ثمة «جنود» مقاتلون أو قل مقاومون، يسجلون ببسالة يعترف بها «العدو» أن هناك «مقاومة» شعبية حقيقية تواجه «إرهاب» دولة منظم قتل خلال الأسبوعين الأخيرين فقط 37 مواطنا من بينهم 7 أطفال 192 وجريحاً من بينهم 68 طفلاً، فيما لم يزل يأسر 400 طفل في مراكز التوقيف والتحقيق التابعة لجيش الاحتلال ومصلحة السجون الصهيونية.

طيلة الوقت الماضي ـ قال الأسمر ـ كانت «حماس» وبقية الفصائل المقاومة، مجرد مجموعات «إرهابية» في عرف «القاموس الدولي» وكان «جيش الدفاع الإسرائيلي» جيش دولة «يدافع» عن «شعب» في مواجهة «أرهاب فلسطيني»، غير أن عملية «الوهم المتبدد» بددت هذه الأكاذيب، وأثبتت أن هناك مقاومة في مواجهة إرهاب، وقد «اعترفت» القيادة العسكرية الصهيونيّة أنّ الهجوم الفلسطينيّ على الموقع العسكري على معبر «كرم أبو سالم» على الحدود مع قطاع غزة، كان عمليةً عسكرية نوعية نفذها الفلسطينيّون كما لو أنهم جنودٌ في جيش منظّم ومدرّب على أعلى المستويات.

فحسب رواية أحد الجرحى الصهاينة من سريره في مستشفى بئر السبع، دام الاشتباك المسلح بين القوة المهاجمة وبين الجنود الصهاينة مدةً طويلة، وكان اشتباكاً مسلّحاً كما لو كانت حرباً بين جيشين نظاميين، فقد أظهر الفلسطينيون خبرة مفاجئة له ولرفاقه في القتال!!

العملية الفدائية الفلسطينية لم تكن كباقي العمليات: فقد جاء التميّز الأكبر فيها من خلال الاعتماد الواضح على «حرب الأدمغة» مع الاحتلال، على حد وصف أحد المراقبين، ما أتاح اختراق التحصينات التي تتمتع بها هذه المواقع، بالرغم من حالة الاستنفار المعلنة فيها، فقد بدأت «بقصف تمهيدي وإشغال لحامية معبري صوفا وكرم أبو سالم الصهيونيين بمدفعية الهاون والرشاشات، ثم بدأ التنفيذ الفعلي الذي قامت به «وحدة الإنزال خلف الخطوط» المشتركة بين كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام».

ويوضح البيان الصادر عن القوة المهاجمة ـ وهنا مربط الفرس في تبديد الوهم ـ أنّ الاحتلال الإسرائيلي «يدرك وبشكل جليّ أن المقاومة كان بإمكانها تنفيذ سلسلة من العمليات الاستشهادية والتفجيرية في مدنه وتجمعات سكانه، ولكنها آثرت أن تكون هذه المرة في هذه العقدة العسكرية الحصينة التي تمكنا من اختراقها بتوفيق الله ثم بإرادتنا وعزمنا لتكون رسالة بليغة وأخيرة لقيادة العدو أن تجنب المدنيين نيرانه الحاقدة وأن تجعل المساجلة بين أبطال المقاومة وجنوده المهزومين»، فيما تذكر «المقاومة أنّ هذه العملية، جاءت «استجابة لصرخات الطفلة هدى غالية» التي شاهدها العالم تستغيث بعد استشهاد أسرتها على شاطىء غزة بقذائف إسرائيلية، في مجزرة «يندى لها جبين هولاكو التتار» حسب وصف البيان!! عملية «الوهم المتبدد» ربما تكون صفحة جديدة من صفحات النضال والمغالبة بين الحق والباطل، بين المقاومة الفلسطينية، والإرهاب الصهيوني!

معارك الاخوان

وواصل بعض الكتاب حملتهم على جماعة الأخوان المسلمين وبرز مقال للكاتب الشاب بارت وردم بهذا الإتجاه فقد كتب يقول: السؤال الكبير الأول هو حول علاقة جبهة العمل ـ الإخوان بالدولة ونظامها «الدستوري». طوال العقود الماضية كانت جماعة الاخوان عنصرا رئيسيا ضمن معادلة العمل السياسي «الدستوري» في الأردن، وأثبتت الجماعة وعبر مفاصل حاسمة في تاريخ الدولة الأردنية وقوفها الثابت إلى جانب الدولة و«الدستور» مما منحها مكانة خاصة لدى صانع القرار في الأردن لا زالت مستمرة حتى اليوم، وذلك مقابل الكثير من الأحزاب القومية واليسارية والتي أعلنت صراحة عدم إيمانها بالدولة والخروج عن شرعيتها في معظم سنوات العمل السياسي.

السؤال الثاني الكبير هو سؤال النقد الذاتي واحترام النقد الموجه من الخارج، فقد أثبتت أحداث النواب الأربعة أن الحزب والجبهة يجدان مشكلة كبيرة في النقد الذاتي لممارسات وتصريحات تؤثر سلبيا على صورة الحزب وتتسبب في إساءة لمشاعر الكثير من الناس. الحزب لم يقدم اي اعتذار أو حتى مجرد إقرار بخطأ النواب الأربعة وتصريحات ابو فارس واعتبرها عملا فرديا بل أنه حق لكل مواطن، ووصل الأمر ببعض التصريحات المنقولة عن مراقب عام الاخوان قوله «أن نجوم الظهر أقرب لهم من الاعتذار». لماذا، هل حزب الجبهة والاخوان منزهون تماما عن الخطأ؟ وهل حرية التعبير في نظرهم تعني فقط حريتهم الخاصة ورفض أي تعبير مخالف؟ ولماذا يضيق الاخوان والجبهة بأي نقد خارجي موجه لهم بحيث يتم اتهام اصحاب هذا النقد بأنهم عملاء للأجهزة الأمنية وإسرائيل والولايات المتحدة؟ ردود فعل الجبهة تعطي انطباعا وكأن كل انتقاد موجه للجبهة هو انتقاد ضد الإسلام ولمصلحة السياسات الأمريكية. هذه الطريقة من التعامل مع النقد لا يمكن القبول بها في مجتمع ديمقراطي.

وتابع الكاتب وردم: السؤال الثالث الكبير أمام الحركة الإسلامية هو الموقف المعلن والمستتر من الإرهاب والتكفير.

لقد أوضحت الحركة الإسلامية في كراسها الممتاز حول الإصلاح في الأردن موقفا معلنا قويا من الإرهاب والتفريق بينه وبين المقاومة ولكن سلوك النواب الأربعة وتصريحات ابو فارس وما ظهر من ردود فعل من قيادات الجبهة بعد الأزمة بدا وكأنه يقدم تبريرا فقهيا وسياسيا للإرهاب والتكفير بحيث يتم ربطه بالسياسات الأمريكية والإسرائيلية بدون إظهار رفض واضح وقطعي من أعمال العنف والتفجيرات الإنتحارية ضد المدنيين كمسألة مستقلة وفعل خارج تماما عن سياق الإسلام وسياق المقاومة المشروعة. لا زالت قيادة الجبهة تقف في المنطقة الرمادية كما وصفها جلالة الملك وهي قادرة بوعيها ومصداقية حرصها على أمن الوطن على الخروج السريع من هذه المنطقة نحو إدانة ورفض واضح ودقيق وغير قابل للتأويل لفكر التكفير وممارسات العنف والإرهاب ضد المدنيين.

السؤال الرابع الكبير حول هوية برنامج الجبهة، فمنذ فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية يعتقد الكثير من المحللين السياسيين الأردنيين والعرب أن برنامج الجبهة السياسي هو برنامج حماس بامتياز، وذلك على حساب الأولويات السياسية الأردنية. تنادي جبهة العمل الإسلامي بالجهاد والكفاح المسلح ضد إسرائيل ولا تقدم بديلا سياسيا واضحا، ويتركز خطابها حول فلسطين أولا والعراق ثانيا. وهذا قد يكون مفهوما في الامتداد الفكري العقائدي لتنظيم الاخوان المسلمين في فرعيه في الأردن وفلسطين ولكن جبهة العمل الإسلامي هي حزب سياسي أردني، ومن المفترض أن يكون لديه خطاب واضح في قضايا الاقتصاد والتنمية والفقر والبطالة والإصلاح السياسي والتعليم والصحة والبيئة والحريات المدنية والإعلامية. وللأسف فإن الجبهة لم تندمج في تحديات القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية في الأردن والمتعلقة بالخصخصة والاستثمارات المفتوحة وبرامج صندوق النقد الدولي والضرائب إلا من خلال ربطها، وبشكل تعسفي وغير مقنع في معظم الأحيان «ببرنامج الهيمنة الأمريكية والصهيونية».

الارهاب

وتحدث الكاتب فهد الفانك بدوره في صحيفة «الرأي» عن تداعيات الحرب على الإرهاب وقال: لم يعد هناك احترام لخصوصيات الناس واسرارهم، فالحرب على الارهاب اصبحت الحجة الجاهزة التي تسمح لبعض الحكومات بأن تتجاوز حدودها.

وتخترق الحواجز المتعارف عليها وبعد فضيحة التجسس على الاتصالات الهاتفية بين اميركا والعالم الخارجي، التي كشفت عنها صحيفة «نيويورك تايمز»، تأتي فضيحة جديدة تكشف عنها نفس الصحيفة، وهي التجسس على الحوالات المصرفية التي تتم بواسطة البنوك عن طريق نظام «سويفت».

وسويفت هذه عبارة عن جمعية للاتصالات المالية بين البنوك، مركزها في بلجيكا، ويتعامل معها آلاف البنوك في عشرات الدول، ويتم بواسطتها تحويل مئات الملايين يوميا من بنك الى آخر في لحظة، بمعنى ان حوالة تصدر من بنك اردني الى مستفيد في الفلبين، تصل حساب المستفيد قبل أن يغادر المحول كاونتر البنك في عمان.

سويفت ليست الوحيدة في الميدان ـ يضيف الفانك ـ فهناك غيرها مثل وسيترن يونيون، ولكنها الوسيط الذي تواطأ مع المخابرات الامريكية على خيانة امانة التعامل، والسماح باعتراض بعض الحوالات، خاصة اذا كان اسم المحول او المستفيد عربيا، فالعربي مشبوه بالارهاب حتى تثبت براءته والسلطات الامريكية ضغطت على الصحيفة كي لا تنشر الخبر بحجة انه يعرض الامن الوطني الامريكي للخطر، ولكن الصحيفة المستقلة لم توافق على كتمان خبر هام من حق الناس ان يعرفوه، فالمصلحة العامة لا تخدم بالتستر على الجرائم بل بكشفها. والحرب على الارهاب تتحول تدريجيا الى حرب على الحريات المدنية وغزو الخصوصية الفردية، فهناك من يتنصت على المكالمات الهاتفية، ومن يقرأ الرسائل الالكترونية، واخيرا من يراجع الحوالات المصرفية، ومن يدري فقد تكون هناك ممارسات اسوأ وافظع لم يكشف النقاب عنها بعد.

هذه التجاوزات تعتبر امورا عادية ومتعارفا عليها في البلدان المتخلفة، لكن المشكلة انها انتقلت الان الى الدول الديمقراطية ذات الدساتير والقوانين التي تكرس حقوق الانسان وحرياته.

وختم الفانك: فوكوياما، صاحب نظرية نهاية التاريخ، ظن ان التاريخ سيتوقف بعد ان وصلت البشرية الى النظام النهائي الامثل وهو الليبرالية، ولم يخطر بباله ان التاريخ لم يتوقف فقط بل بدأ يتراجع على ايدي دعاة الديمقراطية وحقوق الانسان، لمجرد انهم يملكون التكنولوجيا التي تمكنهم من اختراق الاسوار والاطلاع على الاسرار.

محافظ يوبخ سيدة لمطالبتها بعلاج ابنها.. تساؤلات حول تحجيم قضية العبارة الغارقة.. وتشبيه ما يحدث بنادي الزمالك بما يحدث في بغداد

نشاط سياسي لافت لجمال مبارك.. اقتراح للرئيس بعدم محاكمة الصحافيين بتهمة اهانته.. ومبارك يتدخل لانجاح الطالبة آلاء

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

حملت الصحف المصرية الصادرة الجمعة اخبارا وتطورات مفاجئة في قضية الطالبة آلاء التي امر الرئيس بمراجعة اجاباتها في مادة اللغة العربية التي رسبت فيها وكانت نتيجة المراجعة نجاحها وبالتالي انتقالها للسنة الثانية الثانوية، وقد استقبلها وزير التربية والتعليم الدكتور يسري الجمل هي ووالدها في مكتبه وسلمها شهادة النجاح، واثناء وجودهما مع الوزير اتصل الرئيس بهما وطمأنهما، كما اتصل مبارك بالمهندس الدكتور ممدوح حمزة وهنأه بالبراءة والعودة للوطن. ونشرت «الاهرام» تصريحات اخرى ادلى بها لرئيس تحريرها اسامة سرايا عن الوساطة التي يجريها بين الفلسطينيين والاسرائيليين واشارت الصحف الى قيام القوات الاسرائيلية باعتقال عشرات من الوزراء واعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والتحقيق معهم واستمرار عمليات التدمير التي تقوم بها ولقاء جمال مبارك الامين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم بقيادات الحزب على مختلف المستويات بمحافظة كفر الشيخ وزيارته لمعهد الكبير ولوحظ انه لم يكن برفقته عدد من الوزراء كما نشر في الصحف القومية قبل يوم من زيارته باستثناء وزير الصحة لان محور الحديث واللقاء كان مشروع التأمين الصحي الذي اعده المجلس الاعلى للسياسات المتفرع من امانة السياسات التي يرأسها جمال، وقيام السيدة سوزان مبارك بتفقد مراكز التدريب التابعة للمجلس الاعلى للمرأة ومباريات كرة القدم في كأس العالم وامتحانات الثانوية العامة. والى معظم ما لدينا نلقيه في تقرير اليوم.

مساخر ومهازل

ونبدأ بالمهازل والمساخر التي تعشش في كل ركن من اركان هذا البلد وتلد مهازل جديدة احدثها مهزلة الطالبة آلاء التي قال عنها يوم الخميس زميلنا بـ«الاهرام» احمد البري «ما حدث للطالبة آلاء فرج مجاهد التلميذة بالصف الاول الثانوي بمدرسة شربين الثانوية للبنات بالدقهلية امر لا يصدقه عقل، ولا يمكن تصور حدوثه من مسؤولين كبار بالتربية والتعليم في مصر، فلقد عبرت الطالبة عن رأيها بوضوح في موضوع التعبير والتنمية خلال امتحان مادة اللغة العربية وطالبت بأن نعتمد على انفسنا ولا ننتظر المساعدات الامريكية وهو كلام تؤكده الحكومة باستمرار، لكن المسؤولين بالتربية والتعليم فهموا ما كتبته الطالبة بطريقة عكسية واقاموا الدنيا ضدها وعاقبوها بالرسوب! فأين هي حرية التعبير التي يتشدقون بها؟ وأين الديمقراطية التي نتطلع اليها والحال بهذه الصورة؟

لقد أكدت آلاء ان من لا يملك قوته لا يملك حريته، وهذا بالفعل ما يجب ان نربي ابناءنا عليه، فأين المسؤولون في وزارة التربية والتعليم من هذا الفكر المستنير، ولعل قضية آلاء تفتح ملف التعليم وتدفع الحكومة الى تبني سياسة تعليمية جديدة تقوم على الابداع لا على التلقين وتتيح الفرصة للطلبة للتعبير عن آرائهم بحرية انطلاقا الى المستقبل الافضل الذي نسعى اليه».

طبعا سوف ينطلق التعليم الى المستقبل الافضل بفضل وزيره الذي اثار موقفه اعجاب زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الاحرار» فخصص له كل فقرات بابه اليومي ـ فيتو ـ يوم الخميس ايضا:

«قرار وزير التعليم باعتبار الطالبة التي انتقدت السياسة الامريكية راسبة في الامتحان يستحق منا ان نقدم اسمه في كشف المطلوبين من تنظيم القاعدة.

يسري الجمل وزير التعليم اثبت انه امريكي اكثر من بوش ورامسفيلد وكوندوليزا رايس ولذلك يجب ترحيله من مصر.

الطالبة آلاء التي انتقدت الرئيس الامريكي قد دفعت جزءا من مستقبلها بقرار متغطرس من وزارة التعليم، مؤكد اننا نعاني في مصر من التفرقة العنصرية».

لا. لا. هذه قسوة وتطرف من عصام بحق هكذا وزير للتربية والتعليم فلا هو امريكي متعصب يجب طرده من مصر ولا الموقف يستدعي ان نطلب من تنظيم القاعدة وضع اسمه في كشوف المطلوبين لها، فالوزير فاجأ الجميع بحركتين متتاليتين في عدة ايام الاولى عندما اكتفى بمنح الطالبة آلاء فرصة للامتحان في اللغة العربية في الدور الثاني بدلا من قرار حرمانها من الصعود للسنة الثانية، والحركة الثانية عندما امره الرئيس باعادة تصحيح ورقة اللغة العربية وكانت المفاجأة المدهشة انها ناجحة، ومن شدة فرح الوزير استقبلها في مكتبه وسلمها شهادة النجاح والنقل للسنة الثانية، اي انه لولا الحملة الهائلة التي تعرض لها خاصة التي قادها ضده بعبارات غير معهودة رئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحي سرور وهدد بان يراجع المجلس اجابات آلاء في اللغة العربية لما قام بالامر بمنحها فرصة الامتحان فيها في الدور الثاني. ولولا امر الرئيس لما اكتشف الوزير ان آلاء ـ ويا للعجب ـ ناجحة فعلا وحصلت على 44,5 درجة من 60».

أهذه بلد؟ كيف يمكن الاطمئنان على ان يأخذ الناس فيها ابسط حقوقهم بدون تدخل رئيس الجمهورية في مثل هذه المشاكل للدرجة التي يتصل فيها بالناس وهو حسب وصف زميلنا بـ«الجمهورية» سيد جاد: «واثناء تواجدهما بمكتب الدكتور يسري الجمل وزير التربية والتعليم تم الاتصال التلفوني المفاجئ مع الرئيس حسني مبارك والذي استمر على مدار ثلاث دقائق، بدأت المكالمة مع آلاء التي وجهت الشكر للرئيس مبارك التي فوجئت بسيادته يطلب منها عدم الخوف من احد وقال لها بالحرف: عبري عن رأيك براحتك وحريتك واسلوبك مهما كان هذا الرأي مخالفا لكل من حولك ولا تخافي من احد.

وردت آلاء: انا لم اقصد نهائيا التطاول على مصر ورموزها، وبعدما قبل الرئيس اعتذار آلاء قالت له: نفسي سيادتك تزورنا في شربين، ورد الرئيس مبارك: ان شاء الله في اول زيارة لي للمنصورة سوف ازوركم في منزلكم.

وبعد ذلك تحدث الرئيس مبارك مع والد آلاء الذي وجه لسيادته الشكر العميق، رد الرئيس طالبا منه حث وتشجيع ابنته على مواصلة ابداء رأيها في كافة الموضوعات العامة بحرية كاملة دون خوف او قلق. واعتذر الاب للرئيس وقال: ان ما كتبته آلاء في كراسة الاجابة كان رأيا جيدا لا يتعارض مع الحرية الكاملة التي يشعر بها المواطن المصري في كل مكان، لكن للأسف خانتها بعض الالفاظ بسبب صغر سنها وقلة خبرتها ثم تطور الامر بغرابة شديدة وكان يمكن ان ينتهي بسهولة من البداية لو تم التعامل معه بأسلوب تربوي يأخذ في الاعتبار صغر سن آلاء وحماسها وقلة خبرتها.

ومرة اخرى قال له الرئيس: ليست هناك مشكلة الف مبروك على نجاحها».

ونظل في «الجمهورية» التي قالت في العمود اليومي ـ مختصر ومفيد ـ الذي توقعه باسم المصري: «حسن البيباع استاذ لغة عربية بمنطقة شربين باع المبادئ واشترى رضا رؤسائه وسلم التلميذة آلاء الى الجبابرة مدعيا انها ربما تنتمي الى تنظيم ما لانها انتقدت الرئيس الامريكي. وظهر انه يحب بوش اكثر من الامريكيين انفسهم.

والطالبة آلاء قالوا انها منحرفة سياسيا، لفظ جديد وغريب فالانحراف للجريمة او الجنس اما السياسة ففيها معارضة وتأييد ومستقبل وليس هناك انحراف سياسي الا لـ«آلاء».

والملاحظ ان الغالبية الساحقة من الصحافيين والكتاب بل واعضاء المجلس الاعلى للسياسات بالحزب الوطني والذين حرروا قانون ما يسمى جودة التعليم التزموا الصمت في هذه الازمة باستثناء اعداد تكاد لا تذكر وهو نفس الموقف الذي اتخذوه مع زملائهم الصحافيين الذين احيلوا للمحاكم مثل وائل الابراشي وابراهيم عيسى، فلم ينطقوا بحرف حتى من باب ان التصدي لهذه المشاكل هو لمصلحة النظام. والغريب ان من عارض احالة الصحافيين للمحاكمات وحذر من خطورتها على النظام كان عضو مجلس الشورى المزمن بالتعيين وأحد اكبر الدعاة الى ـ والعياذ بالله ـ التطبيع مع اسرائيل الدكتور عبد العظيم رمضان مرتين في عموده اليومي ـ خواطر مؤرخ ـ بجريدة «الجمهورية» وهو ما يجب ان نشير اليه من باب الانصاف.

والغريب ان يدخل رئيس تحرير «الجمهورية» زميلنا محمد علي ابراهيم معارك عنيفة ضد وزير التربية بسبب امتحانات الثانوية العامة ويصمت عن كارثة الطالبة الاء ولم يتحرك الا بعد ان ضمن تدخل الرئيس لصالحها فكتب امس يقول ناصحا لها: «ان ما فعله الرئيس مبارك ومحادثته التليفونية مع آلاء واسرتها وتوجيهه بان يكون التعبير عن الرأي في حدود الادب والقانون سينعكس ايجابا على الفتاة التي حصلت على رد فعل ايجابي جدا من اكبر مسؤول في البلد، واعتقد ان كل الافكار الخاطئة التي كانت تملأ رأس آلاء قد ذهبت الى غير رجعة وادركت انه لا جريمة في التعبير عن الرأي بشرط ان يكون في حدود الادب والقانون، واتوقع لآلاء ان تكون طالبة متفوقة في المستقبل، فقد حصلت على تقدير الرئيس وعرفت ان الشجاعة في حدود الادب مطلوبة والنقد مباح وحرية الرأي مكفولة». الان تستطيع الاء ان تصدق ذلك كله واكثر منه، فتجربتها الشخصية خير ما يقنعها، فقد ذهبت الى آخر مدى وعادت سالمة بل ومكللة بالفخر لان الرئيس مبارك بنفسه تدخل لحل مشكلتها، واعطى مثالا يحتذى للمسؤولين في التسامح والحرص على مستقبل الطلاب».

سبحان ربك في امر هؤلاء الناس وما يكتبونه، انه يردد نفس الاتهامات التي وجهها المسؤولون عن مديرية التربية والتعليم في محافظة الدقهلية خاصة المدرس حسن البيباع للطالبة آلاء.

وهكذا اصبح الرئيس اكثر ديمقراطية وتسامحا من كتاب وصحافيي وسياسيي ووزراء نظامه، ثم ننتقل الى مسخرة ومهزلة اخرى نتمنى ان يحدث فيها تدخل من الرئيس او السيدة سوزان مبارك روتها لنا يوم الخميس زميلتنا بـ«المصري اليوم» فتحية الدخاخني.. وهي: «ملأت الفرحة قلب زينب محمد يمني، الموظفة بقصر ثقافة بني سويف وابنها محمد عادل (13 سنة) الذي كان قد اصيب في حادث حريق القصر في 5 ايلول (سبتمبر) الماضي عندما رد هاتف منزلها امس الاول لابلاغها ان المحافظ احمد زكي عابدين، يطلب منها الحضور هي وابنها الى مكتبه.. زينب اعتقدت ان ازمته قد تم حلها وان ابنها اخيرا وبعد اكثر من 9 شهور من اصابته في الحريق سيستكمل علاجه لازالة آثار الحروق والتشوهات من جسده.

لكن فرحة زينب ومحمد لم تدم طويلا، فالمهندس احمد زكي عابدين محافظ بني سويف لم يعطها الفرصة حتى لتقول له صباح الخير وانهال عليها باللوم والتوبيخ لانها تجرأت وطالبت بعلاج ابنها وارسلت شكواها للصحف. اشارت زينب الى ان المحافظ عندما رأى ابنها قال: هو ده الواد اللي كان هنا عندنا في مستشفى الجامعة؟ انت سبت المستشفى ليه يا واد، مش كنت واخد اوضة هناك، فأجابته زينب بأنها لم تحصل حتى على اسبرينة في هذا المستشفى، وقالت لـ«المصري اليوم» وهي في حالة بكاء شديد: لم يعطني المحافظ اي فرصة لشرح حالة ابني وكيف خرجت من المستشفى الجامعي بحثا عن مكان لاستكمال علاج محمد. واضافت ان المحافظ اتهمها بالمتاجرة بحروق ابنها واخذ يقرأ لها ما نشر على لسانها في الصحف متسائلا: لماذا تشتكين المحافظة؟

واشارت زينب الى انها شعرت بان المحافظ يريد ان يخيفها حتى لا تشكو لاحد مرة اخرى ولا تطالب بعلاج ابنها، وقالت: كنت اعتقد انه طلبني ليقف بجانبي ويحل مشكلة محمد لكنه طردنا من مكتبة وقال لنا «ياللا اتكلوا على الله» دون ان يقدم لنا اي حل».

صحيفة «الدستور»

والى قضية صحيفة «الدستور» وحكم محكمة جنح الوراق بمحافظة الجيزة بحبس زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى وسحر زكي وآخر سنة لكل منهم بتهمة اهانة رئيس الجمهورية وهي القضية التي ادهشت زميلنا وصديقنا ورئيس تحرير جريدة «القاهرة» صلاح عيسى فقال عنها يوم الخميس في مقاله بـ«الجمهورية»:

«كنت احد اعضاء الوفد الصحافي الذي صحب الرئيس مبارك خلال زيارته الخاطفة في الشهر الماضي لمدينة اشبيلية الاسبانية للمشاركة في افتتاح المعرض الذي اقيم فيها بمناسبة مرور 600 سنة على وفاة عالم الاجتماع العربي (ابن خلدون)، وخلال الحوار الذي جرى ـ في الطائرة ـ بين الرئيس والوفد، عبرت عن اعتراضي على اتجاه الحكومة لتطبيق المادة 179 من قانون العقوبات، وهي التي تقضي بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين، على كل من اهان رئيس الجمهورية، مشيرا الى ان هذه المادة لم تطبق طوال العهد الجمهوري، وانها منذ دخلت قانون العقوبات عام 1957 لتحل محل تهمة العيب في الذات الملكية، ظلت مجمدة طوال عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات وحتى الان، وان اخراجها من الثلاجة لتطبيقها في عهده، يسيء اليه، بينما هو اوسع الرؤساء الثلاثة صدرا واكثرهم صبرا فيما يتعلق بالنقد الموجه الى شخصه وسياساته. وردا على سؤال للرئيس عن مصدر معلوماتي، اشرت الى ما كانت تنشره الصحف ايامها من انباء تقول ان النيابة العامة وجهت تهمة «اهانة الرئيس» او «الاساءة للرئيس» الى الذين قبض عليهم في مظاهرات للتضامن مع القضاة، خلال شهر مايو الماضي، وقال الرئيس: ولكن قرار الاتهام لم يصدر بعد.. ومع ان الرئيس لم يقل ذلك بصراحة، الا انني استنتجت مما قاله، انه لا توجد نية لاحياء هذه المادة، وان قرار الاتهام في قضايا المظاهرات لن يتضمنها، وان احتمال حفظ هذه القضايا ليس بعيدا.

اما المهم فهو انني لم اكد اقرأ تفاصيل القضية حتى تنفست الصعداء، وتأكدت ان ما فهمته من كلام الرئيس بشأن عدم وجود نية لاخراج المادة 179 عقوبات من الثلاجة، ليس بعيدا عن الصواب حتى الان على الاقل، وان الحكومة والنظام لا صلة لهما بالقضية، ولو ان الصحف التي اتخذت من شخص الرئيس واسرته هدفا لها القت نظرة واحدة على قانون العقوبات، لادركت ان بعض ما تنشره من شطط بشأن الرئيس وأسرته لا صلة له بلغة الحوار السياسي، فضلا عن انه يوقعها تحت طائلة اكثر من مادة من مواد قانون العقوبات فهو يفتح الباب امام المحرضين ضد حرية الصحافة في كواليس الحكم وما اكثرهم ولو انها انصفت لاعترفت للرئيس مبارك على الرغم من اي خلاف حول سياسة ادارته بانه اكثر الذين حكموا مصر تسامحا فيما يتعلق بحرية الصحافة، بما في ذلك ما يتعلق بشخصه واسرته او الى شخصه وحده ويعود له الفضل فيما تتمتع به الصحافة من هوامش للحرية، ظلت تتسع تدريجيا الى ان وصلت الى ذروتها هذه الايام.

ورحم الله امي التي كانت تكثر ترديد المثل الشعبي الذي يقول: «يا ناكرة خيري.. بكره تعرفي زمني من زمن غيري»!

حمزة وسليمان

والى معركة ممدوح حمزة ووزير الاسكان السابق محمد ابراهيم سليمان بعد براءة ممدوح وعودته للقاهرة ومظاهر الشماتة في سليمان التي بدأها يوم الخميس زميلنا وصديقنا مجدي الجلاد رئيس تحرير «المصري اليوم» بقوله: «لو كنت مكان الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان السابق، لدفعت نصف عمري ثمنا لاحساس البراءة والطهارة الذي يملأ المهندس ممدوح حمزة الان، فالوزير السابق لم يخف يوما استهدافه لحمزة، حتى انه كلف محامية بريطانية على نفقته الخاصة بحضور ومتابعة المحاكمة، رغم انه لم يكن الوحيد الذي حوكم حمزة بتهمة التدبير